الجمهوريـــة التونسيـــة
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
الإدارة العامة للموارد وحوكمة المالية المحلية

29 سبتمبر 2021

منشور عدد 010 بتاريخ 29 سبتمبر 2021

من وزير الشؤون المحلية والبيئة بالنيابة

إلى

السادة الولاة رؤساء المجالس الجهوية

الموضوع : **حول المصادقة على ميزانية المجالس الجهوية لسنة 2022.**

المرجع : . منشورنا عدد 12 بتاريخ 19 جويلية 2019.

وبعد ، في إطار مرافقة المجالس الجهوية على إعداد ميزانياتها **لسنة 2022** والمصادقة عليها من قبل **المصالح المختصة بوزارة الشؤون المحلية والبيئة في أحسن الآجال**، وجب التذكير بمقتضيات منشورنا عدد 12 لسنة 2019 المشار إليه بالمرجع أعلاه وخاصة المقتضيات التالية:

1 . بالنسبة لتقديرات الموارد:

- رصد إعتماد بعنوان الدعم المالي السنوي المخصص لتمويل نفقات التصرف "المناب من المال المشترك" في حدود المبلغ المتحصل عليه سنة 2021 بهذا العنوان "مجموع القسطين".
- عدم رصد أي إعتماد بعنوان المعاليم المنصوص عليها بمجلة الجماعات المحلية بالميزانية بإعتبار أنها أصبحت بعد تعميم النظام البلدي من إختصاص البلديات دون سواها.
- توخي الصدقية وعدم تضخيم تقديرات باقي المداخيل المتاحة للمجلس الجهوي وخاصة منها المتعلقة بالأملاك كمداخيل كراء العقارات أو التجهيزات أو إسداء بعض الخدمات أو المداخيل المالية كخطايا التأخير المنجرة عن إنجاز الصفقات العمومية.

2 - بالنسبة لتقديرات النفقات:

- إعداد ميزانية حذرة على مستوى تقديرات المصاريف تقتصر مبدئيا على النفقات الوجوبية مع مواصلة تجميد الإنتدابات وذلك تبعا لتعميم النظام البلدي وإنعدام المجال الترابي.
- ترشيد النفقات المتعلقة بوسائل المصالح (إستهلاك الكهرباء، الوقود، صيانة وسائل النقل...).

ـ رصد الإعتمادات اللازمة بعنوان فوائد وأصل الدين الراجعة لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بالنسبة للأقساط التي يحل أجلها سنة 2022، مع العمل عند الإقتضاء على خلاص الأقساط المتخلدة بعنوان سنة 2021.

ـ ترشيد النفقات المتعلقة بالتدخل العمومي وذلك في حدود ما تسمح به الإمكانيات المالية المتاحة للمجلس الجهوي وبعد رصد ما يكفي من الإعتمادات لمجابهة كافة النفقات الوجوبية.

ـ مواصلة تخصيص إعتماد سنوي قدره 35 أد لتغطية نفقات التصرف الخاصة بدوائر الشؤون البلدية (الوقود، التأمين، صيانة وسائل النقل...) ودعوة دائرة الشؤون البلدية لضبط حاجياتها السنوية وإحالتها لدائرة المجلس الجهوي قبل موفى شهر نوفمبر 2021 قصد أخذها بعين الإعتبار عند إعداد البرنامج السنوي للشراءات.

ـ الحرص على تسوية كل ديون المجلس الجهوي تجاه المؤسسات العمومية والخواص.

ـ التعهد بإنجاز المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية لفائدة البلديات المحدثة نظرا لمحدودية القدرات البشرية المتوفرة بالبلديات الجديدة.

ـ الحرص على إستغلال المعدات والآليات الموضوعة تحت تصرف المجلس الجهوي في إطار الشراكة بين بلديات الجهة وخاصة منها المحدثة أو محدودة القدرات لاسيما في مجال النظافة والعناية بالبيئة.

ـ مواصلة تخصيص إعتماد قدره 50 أد من الدعم المالي السنوي بعنوان المساهمة في الخطة الوطنية لمقاومة الحشرات وتحويله في الإبان إلى الوكالة البلدية للخدمات البيئية وذلك بالنسبة للمجالس الجهوية لولايات تونس وأريانة وبن عروس وسوسة والمنستير والقيروان ونابل.

ـ الحرص على عرض الحساب المالي لسنة 2021 على أنظار النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي في الآجال القانونية وموافاتنا به تام الموجب في الإبان رفقة مداولة مجلس النيابة الخصوصية في الغرض وقرار غلق الميزانية .

والمرغوب التفضل بالإذن قصد إعداد **مشروع ميزانية المجلس الجهوي لسنة 2022 وفقا للمقتضيات سالفة الذكر**، وموافاتنا به تام الموجب رفقة نظير من مداولة مجلس النيابة الخصوصية في الغرض وباقي المؤيدات **في أجل أقصاه يوم 31 أكتوبر 2021** .

والسلام

29 سبتمبر 2021

وزير الشؤون المحلية والبيئة
بالنيابة
كمال الدوخ

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة